

## التكليف النهائي لمساق مقدمة للنظم السياسية المقارنة

**السؤال الثاني:** تعتبر الديمقراطية التمثيلية الشكل السائد في الأنظمة الديمقراطية حول العالم. ومع ذلك، فإن هذا الشكل من أشكال الديمقراطية يعاني من اختلالات بنيوية أدت إلى تكس سلطة القرار في طبقة واحدة قادرة على الوصول والاستحواذ على مصادر القوة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة ثقة الجمهور بجذواها في حل مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم. ناقش، أولاً، هذه الاختلالات البنيوية وفق نظرية النخبة Elitism Theory ثانياً، ناقش وجهة البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية أي الديمقراطية التداولية أو المباشرة مستعيناً بالتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

### الجواب:

تكتسب الحكومات الديمقراطية الشرعية من خلال التفويض الشعبي ولقد نجحت الديمقراطية التمثيلية في معظم الدول فقط الى حد إجراء انتخابات منتظمة، لكن كعملية ديمقراطية لم تفعل، لأن الديمقراطية التمثيلية ساعدت على تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي قلة مختارة عن طريق الانتخابات، بدلاً من توزيعها بالتساوي.

حين كان من المفروض ان يكون لهذه العملية الديمقراطية دور في وضع سياسة للتنافس واثقيف الناخبين، وتضع أجندة للحكم الديمقراطي من خلال السياسة لتمكين الناس من التحكم في القرارات وضمان أن يكون ممثليهم مسؤولين وكذلك خاضعين للمساءلة وما إلى ذلك، لكن على مر السنين تم إضعاف هذه المؤسسة الديمقراطية بسبب التركيز المفرط على السلطة.

تلعب الأحزاب السياسية والانتخابات دوراً مهماً في المضي قدماً بهذه العملية. الا أن الهيكلية القيادية للأحزاب السياسية ليست بالضرورة ديمقراطية، لأنهم غالباً ما يتبعون مبدأ إبقاء الفصائل موحدة لتوسيع قاعدتهم الداعمة

ومثل هذه الإستراتيجية التي تُبنى على منافسة ضعيفة بين الفصائل تصبح حتمية. بالإضافة الى أن القرارات الأساسية التي يتعين على أي حزب أن يتخذها، والتي تتراوح من اختيار المرشح إلى البرنامج الحزبي، تظل إما غير واضحة أو متروكة لتقدير واحد أو مجموعة من القادة. وكلما زادت السلطة التقديرية الممنوحة للقادة سيبقى هذا الحزب السياسي معتمداً على زعمائه فقط من أجل التجديد ومثل هؤلاء القادة لم ولن يطوروا موقفاً ديمقراطياً في ممارسة السلطة وصياغة السياسة، وسبب وجودهم هو النجاح في الانتخابات فقط، النجاح في الانتخابات هو الهدف الرئيسي، من خلال مناشدة القضايا الحساسة، وتضخيم أهمية أي موقف آخر مفيداً للحصول على دعم الناخبين الذي يقرر في النهاية نتيجة الانتخابات.

فالأحزاب السياسية حكيمة بما يكفي للوصول إلى أهدافها فقد استغلوا بذكاء الاحتياجات القصيرة لمجموعات الناخبين في المناطق الحضرية والريفية الأقل عقلانية في تفضيلاتهم الانتخابية، وسرعان ما يشعر الناخبون بالاشمئزاز من أداء الأشخاص الموجودين في السلطة والذي يتعارض مع وعودهم التي قطعوها وقت الانتخابات. لكن هل فعلاً يختار الناس مرشحيهم بعقلية ديمقراطية؟ هل تراجعت فئة من المرشحين عن إظهار المال والسلطة لإقناع الناخبين؟ هل حقاً يتم اجراء انتخابات نزيهة بدون تلاعب ذكي؟

بالإضافة الى أن النجاح أيضاً يعتمد على القدرات المالية للمرشح والموقع الجغرافي لصناديق الاقتراع، والمستوى التعليمي للناخبين والمكوّن الطبقي للدائرة الانتخابية، كلها عوامل قوية للغاية في التلاعب بالناخبين.

وكان أيضاً للخلفية السياسية للأعضاء دور هام في توليد الدعم داخل الحزب. لقد أثبتت الانتخابات العديدة التي أجريت على مستوى العالم حتى الآن أن النسب السياسي للمرشح عامل حاسم في جميع الانتخابات. وغالباً ما يتم التقليل من أهمية الجهود التي يبذلها أعضاء الحزب على المستوى المحلي، والتقليل من شأنها لدعم الجهود للقادة.

وبالرغم من أن الانتخابات لها طابع حي وفاعل في الديمقراطية. إلا أن كل انتخابات تولّد موجة من المشاكل الجديدة. لذلك، يجب تطوير الحلول من خلال التقييم المستمر وصقل العملية من خلال الإصلاح المؤسسي والتدخل القضائي وتوسيع نطاق التغطية الإعلامية، ومراقبة نفقات المرشحين في كل انتخابات، ومساءلتهم للإفصاح عن مصادر النفقات دون معوقات قانونية.

**لكن إذا كان مبدأ المساواة الاجتماعية يتطلب توزيعاً متساوياً للسلطة السياسية، فالديمقراطية التمثيلية أبعد**

**ما تكون كوسيلة للنهوض بهذا المبدأ.**

وبالنظر الى النموذج البديل للديمقراطية التمثيلية وهو الديمقراطية التداولية باعتبارها مجالاً للممارسة العقلانية التواصلية، حيث يركز دور العقل فيها على تبادل الحجج بطريقة تجعل من وضعية كلّ متحدّث قابلة للتغيّر بالنظر إلى نوعية الحجج المقدّمة من طرف المشاركين الآخرين، وبهذا لا يمكن أن يختزل التداول الديمقراطي في محاولة فرض قضيّة من طرف سلطة معيّنة لمجرد أنها تعتقد بصدق هذه القضية أو ملاءمتها، بل يقتضي على العكس من ذلك نوعاً من أخلاقيات الحوار التي تسمح بأن يبقى رأي كلّ واحد من المتشاورين قابلاً للنقد من طرف الآخرين.

لتعيد للمواطن تمتعه بحقوقه الإيجابية التي تخول له الحق في المشاركة في إدارة الشأن العام وتشكيل الإرادة السياسية والرأي العام مما سيسهم في بناء مجتمع مدني حر تتوحد فيه الحرية والتعددية ويرتبط بمستقبل سياسي حر ويشكل ميدانا شعبيا غير رسمي يسيطر على مؤسسات الدولة. كما تبدو الديمقراطية التداولية وسيلة لإيجاد مخرج من كل حالات الاستعباد والتهميش لبعض المجموعات والأفراد وتوفير نظام مشروع من التواصل والتبادل والتضامن.

لكن هذا النموذج غير قابل للتطبيق في جميع المجتمعات وأخص بالذكر العربية، أو في المجتمعات التي تشهد كثافة سكانية لأنه من شأنه ان يزيد الانقسامات على ما اعتقد بسبب تعدد مراكز اتخاذ القرار مما سيحول دون القدرة على اتخاذ قرار، بالإضافة الى أهمية وجود ثقافة الديمقراطية لدى الشعب ووجود مجتمع مدني قوي وفعل، وهذا ما يعدّ غير متوفراً في معظم بلداننا العربية.

وإذا ما طرحنا آلية الاستفادة من التكنولوجيا لتسهيل العملية الديمقراطية فيما يتعلق بتغيير طبيعة المشاركة الشعبية في الأحداث السياسية وتوظيفها لتغيير السلوكيات والوسائل التقليدية التي تمارس من خلالها الشعوب المختلفة حقوقها السياسية وواجباتها مثل المشاركة في الانتخابات والتصويت والاستفتاءات بشكل يعيد الثقة في الممارسات الديمقراطية ويسد الفجوة التي ساهمت في تراجعها لكنها إلا أنها خلقت مخاطر وتحديات جديدة، أهمها التلاعب في الحقائق والإجراءات والآليات التي يمكن عن طريقها أن يمارس المواطنون التصويت، أو تغيير نتائج التصويت والتلاعب بها، أو بث معلومات قد تسبب في تقويض ثقة المواطنين في العملية الانتخابية. ان البديل الأوجه بمنظوري الديمقراطية شبه المباشرة او الدمج بين الديمقراطية التمثيلية والالكترونية بحيث يكون للشعب دور في متابعة ممثليهم وتوفير منصات او وسائل الكترونية لاستفتاءهم حول موضوع معين، او الاعتراض على قانون اقره البرلمان وفق ضوابط معينة، او الحق في عزل النائب الذي انتخبوه اذا وافق عدد محدد من الناخبين في حال لم يمثلهم كما يجب.

ولا ننسى ان نجاح أي نظام ديمقراطي يحتاج الى وعي ونضج سياسي وثقافي للشعوب حكاما ومحكومين، ليكون الهدف الحقيقي الصالح العام بدلا من تظليله والبحث عن اهداف شخصية.